المحاضرة 12

نماذج عن التجارب في الدول العربية الإسلامية

التجربة السعودية:

سعت المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول الرائدة في المجال التنموي إلى بناء وتبني مجموعة أهداف تنموية ما بعد التسعينات، تتماشى مع الاحتياجات الوطنية والدولية، خاصة في مجال السكان والتنمية الاجتماعية والمرأة والمساواة بين الجنسين، التعليم، حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات...

وقد عرف هذا المسار "بالأهداف التنموية الألفية"، والذي تكون من ثمانية أهداف:

-القضاء على الفقر المدقع والجوع

- تحقيق تعليم التعليم الابتدائي

-تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

-تخفيض معدل وفيات الأطفال

-تحسين الصحة الإنجابية "صحة الأمهات"

-مكافحة فيروس نقص المناعة البشري "الإيدز" والملاريا والأمراض الأخرى.

-ضمان الاستدامة البيئية.

-تطوير شراكة عالمية من اجل التنمية.

وقد تمكنت السعودية من تحقيق هذه الأهداف في وقت وجيز، متجاوزة بذلك السقوف المقررة.

توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

بناء اقتصاد متنوع ومزدهر يضمن فرص عمل، ويحقق الرفاهية للجميع، ويوفر التعليم والرعاية الصحية الجيدة، مع تحقيق استدامة التنمية، والحفاظ على القيم والتراث.

تنويع الاقتصاد الوطني خارج القطاع النفطي.

تشجيع الاستثمار المحلي، وتطوير بيئة العمل. تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

تشجيع التجارة الخارجية.

التركيز على ازدياد نسبة الصادرات السلعية غير النفطية، وتخفيض نسبة الواردات الاستهلاكية، والاعتماد أكثر على المنتجات المحلية.

تحديات التنمية في السعودية:

تتمثل أهم التحديات التي واجهت المملكة السعودية في التنمية فيما يلي:

*رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة

*تنويع القاعدة الاقتصادية.

*ترشيد دور العائدات النفطية في سبيل دفع عجلة التنمية.

*تطوير الموارد البشرية وتوظيفها: تعليم، تدريب...فبعض المهن تطلبت يد عاملة كبيرة، ما استوجب عليها جلب يد عاملة وتوطينها.

*بروز البطالة الهيكلية بين المواطنين، نتيجة ضعف الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية.

*استدامة الموارد الطبيعية خاصة منها قضية المياه، التي تأتي من مصادر غير متجددة، في حين مقتضيات التنمية المستدامة تتطلب الاعتماد على مصادر المياه المتجددة.

*تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق، وتغطية الخدمات في جميع المناطق.

*تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، خاصة في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات.

أسس التنمية في السعودية:

-تحديد أولويات النمو الاقتصادي والإعداد الجيد لها، والتركيز على قطاعات التنمية البشرية كالتعليم والصحة وغيرها.

-توفرها على بنية تحتية متطورة في مجال النقل، الكهرباء، المياه والصرف الحي...

-توفرها على مدينتين صناعيتين حققت من خلالهما مكانة مرموقة على الصعيد العالمي، في مجال الصناعات البتروكيمياوية.

-مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وأصبح شريكا رئيسيا في التنمية.

-توفرها على إمكانيات وموارد مالية تتطلبها عملية التنمية، خاصة الموارد البترولية واحتياطاتها.

-توفير بيئة محفزة للعمل والاستثمار، وترشيد الإدارة العامة وتعزيز كفاءاتها.

-الموقع الجغرافي الاستراتيجي للملكة، محاذاة سواحل شرق إفريقيا، بوابة دول حوض البحر المتوسط إلى جنوب وشرق اَسيا، وإلى شرق وجنوب شرق إفريقيا، كما تشكل موانئها البحرية نقاط ربط بين القارات الثلاث، اَسيا وإفريقيا وأوروبا، وبالتالي توفر إمكانيات كبيرة في خدمات الترانزيت الجوي والبحري والبري.

التجربة الإماراتية:

اتجهت سياسية التنمية في الامارات العربية المتحدة نحو تنويع الاقتصاد الوطني، والاعتماد على القطاعات الأخرى غير النفطية، باعتماد برنامج معين، خاصة بعد الأزمات النفطية العالمية، وانخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي.

فقد استطاعت الامارات تنمية صناعات في المجال النفطي ومشتقاته، كالصناعات البتروكيماوية، والأسمدة وبعض الصناعات التحويلية الأخرى، إضافة على تنمية قطاعات أخرى كالقطاع المالي والسياحي.

أسس التنمية في الامارات العربية:

***الموقع الاستراتيجي:** تتمتع الامارات بموقع استراتيجي هام بين مراكز الاعمال الرئيسية في أوروبا وآسيا، والمحيط الهادي وإفريقيا وأمريكا الشمالية، فهي منطقة جذب لرجال الأعمال من الصين والهند وإفريقيا وغيرها. وما ساعدها على ذلك توفرها على شبكة مواصلات برية وجوية ممتازة.

***الاحتياطات المالية:** توفرها على احتياطات مالية وقطاع مصرفي قوي، ساعدها عل خلق بيئة استثمارية متوازنة.

***تعزيز البيئة الاستثمارية:** من خلال قوانين اقتصادية مرنة وتسهيلات في الضرائب وممارسة الأعمال، استقرار عملة الامارات مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويله، تبني اقتصاد حر ومفتوح.

*الاهتمام بالبنية التحتية وزيادة الانفاق عليها: الطرق، الأنفاق، النقل...

*توفرها على العديد من المناطق الحرة التي تحتضن آلاف الشركات والمؤسسات الدولية والعمال والموظفين.

***الاقتصاد الإسلامي:** كانت الامارات رائدة وسباقة في إنشاء المصارف الإسلامية، على مستوى العالم منذ السبعينات، "بنك دبي الإسلامي". إضافة لوجود أول سوق مالي إسلامي فيها.

استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء: والتي أطلقتها في عام 2002، وهي مبادرة وطنية لبناء اقتصاد أخضر، تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، من خلال برامج وسياسات في مجال الطاقة والزراعة والاستثمار والنقل...طاقات متجددة ونظيفة، تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر، تخطيط عمراني هادف حفاظا على البيئة تحت عنوان المدينة الخضراء، النقل المستدام، تنقية الهواء الداخلي للمدن، مواجهة آثار التغير المناخي عبر سياسات تهدف لخفض الانبعاثات الكربونية من المصانع، ترشيد استخدام الموارد المائية والطبيعية والكهربائية.

واستكمالا لكل هذا قامت الامارات بتبني رؤية أبو ظبي 2030، "نحن الامارات 2031، في 2022، وهي رؤية جديدة وخطة عمل وطنية تستكمل من خلالها دولة الإمارات مسيرتها التنموية للعقد القادم، وتركز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاستثمارية والتنموية.

وتشمل المؤشرات الوطنية في رؤية 2031 ما يلي:

*رفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 1.49 تريليون إلى 3 تريليون درهم

*زيادة صادرات الدولة غير النفطية إلى 800 مليار درهم

*رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 450 مليار درهم

*رفع قيمة التجارة الخارجية الإماراتية إلى 4 تريليون درهم

*حصول الدولة على المركز الأول عالمياً في تطوير التشريعات الاستباقية للقطاعات الاقتصادية الجديدة

*رفع مرتبة الدولة لتكون بين أفضل 10 دول عالمياً في ضمن أفضل 10 دول عالمياً في جودة الرعاية الصحية

*تعزيز مكانة المدن الإماراتية بين أفضل 10 مدن في جودة الحياة

*ضمن أهم 10 دول عالمياً في استقطاب المواهب العالمية والحفاظ عليها

*المركز الأول عالميا في شعور الأفراد بالأمان

*ضمن أفضل 10 دولة في مؤشر الأمن الغذائي

*ضمن أفضل 3 دول عالمياً في مؤشر جاهزية الأمن السبرياني.